النظام السياسي الإيراني:
تعقيد المؤسسات وحتمية التكيف

م.د. حسين علي حسين ابراهيم السعدي
جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

المقدمة:

يعد النظام السياسي الإيراني نظاماً ذو طبيعة خاصة فرضتها الثورة الاسلامية في عام (1979) بقيادة الامام روح الله الخميني، إذ يتصف هذا النظام بجانب من التعقيد والتنوع المؤسساتي، فهو يجمع ما بين الطبيعة الدينية الثيوقراطية، والطبيعة المدنية او الجمهورية المنتخبة، فهناك مؤسسات دينية (الولي الفقيه، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام)، ومؤسسات منتخبة (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، كما شملت تلك الازدواجية المؤسسة العسكرية أيضاً؛

ويكمن السبب وراء ذلك أن مؤسسي النظام الجديد وعلى رأسهم الامام روح الله الخميني قد أدركوا الحاجة الى اعادة هيكلة مؤسسات النظام بطريقة تضمن لها تماسكاً آيديولوجيا يحميها من السقوط؛ والسبيل الى ذلك هو تشكيل مؤسسات رديفة ليس لمؤسسات الدولة المدنية والعسكرية فحسب، بل حتى المؤسسة الثقافية، وقد أثبتت تلك الهيكلية فاعليتها عندما تعرض النظام السياسي الايراني في (2026/2/28) الى عدوان أميركي – صهيوني وضربات جوية خاطفة أستهدف رأس وشخصيات النظام، ورغم ذلك اثبت النظام قدرته على البقاء

والاستمرار في مواجهة العدوان، وامتصاص الصدمة، ومن ثم اعادة انتخاب واختيار أشخاص جدد لتولي تلك المناصب العليا في النظام، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي تفترض وجود علاقة طردية بين بنية النظام السياسي الايراني ووظيفته وبين قدرة هذا النظام على التكامل والتكيف مع بيئتي النظام الاقليمية والدولية المعادية، ولأهمية هذا الموضوع ينبغي تبيان الهيكل البنائي والوظيفي لمؤسسات هذا النظام، وذلك من خلال تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الاول: المؤسسات السياسية والدستورية للنظام السياسي الايراني

أولاً: المرشد الأعلى:

يمثل قمة الهرم السياسي، ويتمتع بسلطات واسعة جدا منحت له بموجب الدستور، فهو القائد العام للقوات المسلحة والمسؤول عن رسم السياسات العامة للدولة والإشراف على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والقيادة العامة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، فضلاً عن ذلك يمارس المرشد الاعلى اختصاص مهمة أخرى تتضمن تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من: (فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى مسؤول في المؤسسة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورئيس أركان القيادة المشتركة، والقائد العام لقوات

«يعد النظام السياسي الإيراني نظاماً ذو طبيعة خاصة فرضتها الثورة الاسلامية في عام (1979) بقيادة الامام روح الله الخميني، إذ يتصف هذا النظام بجانب من التعقيد والتنوع المؤسساتي، فهو يجمع ما بين الطبيعة الدينية الثيوقراطية، والطبيعة المدنية او الجمهورية المنتخبة»

حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي)1.

وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك وحتى يتم إعلان ذلك القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور – منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام – يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت2، جاء نص الدستور هذا من أجل التعويض السريع لمنصب القيادة في حال شغور المنصب لأي سبب كان، الأمر الذي حصل بعد اغتيار المرشد الأعلى السيد علي خامنئي في (2026/2/28) أثر العدوان الأمريكي - الصهيوني، إذ تم انتخاب المرشد الجديد السيد مجتبى خامنئي في (2026/3/9) من قبل مجلس خبراء القيادة، وهو هيئة تضم (88) رجلاً دينياً، تتمثل مهمته بموجب الدستور في الإشراف على قيادة الجمهورية الإسلامية واختيار خليفة للمرشد عندما يصبح المنصب شاغراً.3

ثانياً: رئيس الجمهورية:

ويعد اعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، ورئيس السلطة التنفيذية الا في المجالات التي ترتبط بالقيادة، ينتخب مباشرة من قبل الشعب لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد بصورة متتالية مرة واحدة فقط4، ووفقا لدستور الجمهورية الاسلامية يمارس رئيس الجهورية العديد من الصلاحيات ومنها توليه مسؤولية امور التخطيط والموازنة والتوظيف في الدولة، ولكن من الناحية الفعلية يبقى دور الرئيس محدود، وذلك لأن السلطة الحقيقية في المجال التنفيذي هي بيد المرشد الاعلى، فالرئيس يعمل في منظومة تخضع لصلاحيات المرشد التي منحها له الدستور،

فهو منفذ وليس بحاكم، ويوقع الاتفاقيات ولا يبرمها، يمكنه إقالة الوزراء ولا يعينهم إلا بعد موافقة المجلس عليهم، وخاصة إذا كان المجلس ذو أغلبية لا تعمل لصالح الرئيس، وبذلك تعد السلطة التنفيذية أضعف حلقة من حلقات السلطة في إيران، فهي لا تحظي بالصلاحيات التي تؤهلها لتكون سلطة ذات تأثير مقارنة بوجود سلطة الولي الفقيه وبقية المؤسسات الدستورية التي تعلو في سلطتها على السلطة التنفيذية5.

ثالثا: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):

السلطة التشريعية المسؤولة عن سن القوانين والرقابة على اداء الحكومة، ويتألف هذا المجلس من نواب منتخبين انتخاباً مباشر بالاقتراع السري، لمدة (4) سنوات، ويمثل هذا المجلس عموم أبناء الشعب الايراني، كما يضمن حق تمثيل

الاقليات الدينية واللغوية والمذهبية، وللمجلس الحق في التحقيق والتدقيق في جميع شؤون وأمور البلاد6.

ولعب المجلس دوراً سياسياً وتشريعياً كبيراً، لاسيما في ظل العدوان الاخير على الجمهورية الاسلامية في، فكان شريك أساسي في إدارة المشهد السياسي والعسكري، رغم أن القرارات الاستراتيجية العليا (مثل إعلان الحرب) هي من اختصاص الولي الفقيه، وتمثل دوره السياسي في دعم المجهود الحربي الإيراني، إذ تحول إلى مؤسسة سياسية وعسكرية داعمة للمؤسسة العسكرية الايرانية، وذلك من خلال دعم الخيار العسكري والردود العسكرية، فقد أكد رئيس المجلس (محمد باقر قاليباف) أن القوات المسلحة الايرانية على أهبة الاستعداد للرد بقوة على أي عدوان، مشدداً على أن جميع المراكز والقوات الأمريكية في المنطقة ستكون هدفاً مشروعاً7، كما كان للمجلس دور واضح في عملية التفاوض والملفات الاستراتيجية خلال فترة العدوان، إذ أعلن (261) نائباً دعمهم لوفد التفاوض بقيادة رئيس المجلس، مع التمسك بشروط مثل عدم التنازل عن الحقوق مقابل وقف إطلاق النار، فضلاً عن دور المجلس في إدارة الحرب النفسية والاقتصادية8.

«وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك وحتى يتم إعلان ذلك القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت».

رابعاً: مجلس صيانة الدستور:

هيئة مكونة من (12) عضواً تشرف على مطابقة القوانين التي يسنها مجلس الشورى للشريعة الاسلامية والدستور، (6) اعضاء يختارهم الولي الفقيه، و(6) اعضاء اخرين يختارهم مجلس الشورى الاسلامي، وتكون مدة ولاية هذا الملجس (6) سنوات، على ان يتم استبدال نصف

عدد الاعضاء من كلا الفريقين كل ثلاث سنوات (اختيار الاعضاء المراد استبدالهم هنا يكون بالقرعة)، ويقوم مجلس الشورى الاسلامي بارسال جميع قرارته الى مجلس صيانة الدستور لكي يتم مراجعتها وتدقيقها، كما يجوز لمجلس صيانة الدستور حضور جلسات مجلس الشورى وذلك من أجل السرعة في تمشية القوانين والقرارات9.

ويعد هذا المجلس واحداً من المؤسسات الحكومية الأكثر أهمية في النظام السياسي الايراني، فهو الضامن لشرعية النظام الإسلامي وللدستور، إذ يمتلك صلاحية تحديد المرشحين الذين يُسمح لهم بالترشّح للانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة، ما يسمح له بتحديد المرشحين الذين يملكون فرصة المنافسة في هذه الانتخابات، وهو أيضا، أعلى هيئة تحكيم في إيران، يشرف على جميع الانتخابات ويقوّم المترشحين، وله الحق في تفسير نصوص الدستور وتحديد مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية، ويمكن تلخيص فلسفة المجلس في ثلاثة نقاط، وهي: ضمان توافق القوانين مع الأحكام الإسلامية، حماية الدستور، وتعزيز ولاية الفقيه، وفي وقت الحرب، يُعزز المجلس دوره في ضمان شرعية القرارات العسكرية والحربية، ودعم بقية مؤسسات النظام السياسي للمحافظة على ديمومته واستمراه10.

«ولكن من الناحية الفعلية يبقى دور الرئيس محدود، وذلك لأن السلطة الحقيقية في المجال التنفيذي هي بيد المرشد الاعلى، فالرئيس يعمل في منظومة تخضع لصلاحيات المرشد التي منحها له الدستور، فهو منفذ وليس بحاكم، ويوقع الاتفاقيات ولا يبرمها، يمكنه إقالة الوزراء ولا يعينهم إلا بعد موافقة المجلس عليهم».

خامسا: مجمع تشخيص مصلحة النظام:

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام – بأمر من القائد – لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس

الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور – في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور – بملاحظة مصلحة النظام، وكذلك للتشاور في الأمور التي يوكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور، ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجلس11.

سادساً: المؤسسة القضائية:

وتعد مؤسسة مستقلة يشرف عليها رئيس يعينه المرشد الأعلى، وتتمثل هدفها في التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوى والفصل في الدعاوى والخصومات، وصيانة الحقوق العامة، وبسط العدالة والحريات المشروعة، والإشراف على حسن تنفيذ القوانين، وكشف الجريمة وملاحقة المجرمين ومعاقبتهم، واتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، وإصلاح المجرمين12.

ويتمثل الدور السياسي للمؤسسة القضائية في مساهمتها بحماية النظام السياسي وبتعزيز أسس واركان الجمهورية الإسلامية، من خلال متابعة وملاحقة المعارضين للنظام من خلال «المحاكم الثورية» المختصة بقضايا الأمن القومي والإرهاب، والتي غالباً ما تنظر في قضايا المعارضين السياسيين، فضلاً عن ذلك فللمؤسسة نفوذ سياسي من خلال رئيسها، إذ يمتد نفوذ رئيس السلطة القضائية ليشمل العضوية في مؤسسات صناعة القرار، مثل مجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، مما يمنح المؤسسة نفوذاً

"ولعب المجلس دوراً سياسياً وتشريعياً كبيراً، لاسيما في ظل العدوان الاخير على الجمهورية الاسلامية في، فكان شريك أساسي في إدارة المشهد السياسي والعسكري، رغم أن القرارات الاستراتيجية العليا (مثل إعلان الحرب) هي من اختصاص الولي الفقيه، وتمثل دوره السياسي في دعم المجهود الحربي الإيراني".

في الجوانب التشريعية والسياسات العامة، تدخلها في مراجعة الأهلية السياسية وصلاحية المرشحين للانتخابات الوطنية.

المحور الثاني: المؤسسة العسكرية:

لم يقتصر التعقيد المؤسسي على المؤسسات السالفة الذكر اعلاه، بل شمل المؤسسة العسكرية أيضاً؛ إذ تعتمد هذه الأخيرة على نظام مؤسسي مزدوج يجمع بين الجيش النظامي التقليدي والحرس الثوري، وهذه المنظومة لم تكن موجودة بهذه الكيفية قبل عام (1979)؛ ذلك أن الدولة كانت تعتمد كليا على الجيش النظامي الإيراني، وبعد انتصار الثورة، واجه النظام الجديد معضلة أمنية تتمثل بوجود شك كبير في ولاء قيادات الجيش القديم، ومن ثم أهمية وجود قوة تحمي النظام الجديد من الانقلابات الداخلية والتهديدات الخارجية،13ومن

هنا جاء تأسيس الحرس الثوري عام (1979)، وضمّ في صفوفه أفراداً مؤمنين بمبادئ وأفكار الثورة الاسلامية الايرانية ويحملون عقيدتها، والعناصر الثورية المؤمنة بالأيديولوجيا الجديدة، فأضحت المؤسسة العسكرية تجمع بين الحرس الثوري والجيش التقليدي، تحت قيادة واشراف المرشد الأعلى بصفته القائد العام للقوات المسلحة الايرانية، وهذه التركيبة المزدوجة لا تستهدف حماية حدود الجمهورية الاسلامية فحسب، بل تهدف الى ضمان بقاء النظام، وتوزيع القوة العسكرية بما يمنع تركزها في يد جهة واحدة14، وفيما يأتي تفصيل لبنية هذه المؤسسة:

أولاً: المرشد الاعلى:

يتربع على قمّة هرم هذه المؤسسة المرشد الاعلى بوصفه القائد العام للقوات المسلحة الايرانية، وهو صاحب السلطة العليا والقرار النهائي في أوقات السلم والحرب، كما أنه يعين قادة هذه المؤسسة، فهي تمتثل لأمره وتخضع لإشرافه.

«ويعد هذا المجلس واحداً من المؤسسات الحكومية الأكثر أهمية في النظام السياسي الايراني، فهو الضامن لشرعية النظام الإسلامي وللدستور، إذ يمتلك صلاحية تحديد المرشحين الذين يُسمح لهم بالترشّح للانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة، ما يسمح له بتحديد المرشحين الذين يملكون فرصة المنافسة في هذه الانتخابات».

ثانياً: الهيئات الاستشارية والتنسيقية:

وتشكل المستوى الثاني في هذه المنظومة بعد المرشد الاعلى مباشرة، وتتكون من ثلاث مؤسسات رئيسية تدير عملية التخطيط والتنسيق:

١. مجلس الأمن القومي الأعلى:

ويعد المجلس الاستشاري الاعلى المعني بحماية المصالح

القومية وصيانة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، ويرأسه رئيس الجمهورية، ويتألف من الآتي:15

أ. رؤساء السلطات الثلاث(التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)

ب. رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.

ت. مسؤول شؤون التخطيط والموازنة.

ث. مندوبان يعينان من قبل القائد.

ج. وزراء الخارجية والداخلية والإعلام.

ح. الوزير المختص في القضية المعنية.

خ. كبار الضباط في الجيش وحرس الثورة.

ويتولى هذا القيام بمهام إقرار السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها المرشد الاعلى، وتنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.

وتتمثل أهمية هذا المجلس في أنه بإمكان رئيسه أن يعلن أي قضية أنها مسألة تتعلق بالأمن القومي، ومن ثم إمكانية أن يتحول المجلس إلى حكومة بديلة عند الاقتضاء، ويعد أهم هيئة يستطيع الحرس الثوري من خلالها المساهمة في مجال السياسة الخارجية16، وكان لهذا المجلس دور كبير في عملية تكامل وتكيف النظام السياسي الايراني خلال فترة العدوان الأمريكي والصهيوني، وتمثل هذا الدور في إدارة القرار العسكري والسياسي من خلال اشرافه على تنسيق الرد الإيراني، والربط بين الحرس الثوري والجيش والأجهزة الأمنية، وقيادته لمرحلة الطوارئ بعد

«وبعد انتصار الثورة، واجه النظام الجديد معضلة أمنية تتمثل بوجود شك كبير في ولاء قيادات الجيش القديم، ومن ثم أهمية وجود قوة تحمي النظام الجديد من الانقلابات الداخلية والتهديدات الخارجية،ومن هنا جاء تأسيس الحرس الثوري عام (1979)، وضمّ في صفوفه أفراداً مؤمنين بمبادئ وأفكار الثورة الاسلامية الايرانية».

اغتيال القيادات الإيرانية، ودوره في إعلان الأهداف السياسية للحرب من خلال اصداره لبيانات رسمية أعلن فيها عن تحقيق معظم أهداف الحرب، وأن إيران فرضت معادلات أمنية جديدة في المنطقة، واستخدامه خطاب الانتصار الاستراتيجي لرفع المعنويات الداخلية وتثبيت الرواية الرسمية للحرب، فضلاً عن إدارته لملف المفاوضات ووقف الحرب، وإدارة الأمن الداخلي، كما أظهرت الحرب أن المجلس لا يعد هيئة استشارية فحسب، بل هو مؤسسة تجمع كبار القادة السياسيين والعسكريين والأمنيين، وتعمل كغرفة عمليات عليا للدولة الإيرانية في أوقات الأزمات17.

٢. هيئة أركان القوات المسلحة: وهي العقل المدبر الذي ينسق بين الجيش والحرس الثوري لضمان تجنّب تضارب العمليات18.

٣. مقرّ خاتم الأنبياء المركزي: ويعد أحد أهم مراكز القيادة الاستراتيجية في المنظومة العسكرية الإيرانية، فهو مركز متكامل للتخطيط والتنسيق والتنفيذ في آنٍ واحد، ويعمل كغرفة عمليات مركزية تُدير التفاعلات بين مختلف الأفرع العسكرية، من البرية إلى البحرية والجوية، وصولًا إلى وحدات الصواريخ والطائرات المسيّرة، ما يمنحه قدرة استثنائية على التحكم في مجريات العمليات بشكل آني19، ومع اندلاع العدوان الأميركي-الصهيوني على إيران برز هذا المقر كجهة مركزية في صياغة الأهداف الاستراتيجية للحرب، من خلال سلسلة من التصريحات والبيانات التي عكست رؤية متماسكة لمجمل الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية للحرب، إذ أظهرت قراءة هذه البيانات أن الهدف المركزي الذي يجمع مختلف الأهداف الإيرانية هو فرض معادلة ردع إقليمية جديدة تُنهي حرية الحركة الأميركية-الصهيونية، وتعيد تشكيل النظام الأمني في منطقة غرب آسيا، هذا الهدف لا يُطرح كتكتيك مؤقت، بل كمشروع استراتيجي طويل الأمد يسعى إلى تغيير قواعد الاشتباك بشكل جذري20.

«أظهرت الحرب الأخيرة مرونة النظام في إعادة تعويض القيادات العليا التي تم اغتيالها في ظل العدوان، الامر الذي أدى الى استمرار عمل تلك المؤسسات وقدرتها على المواجهة، وهو ما يعني ان النظام السياسي الايراني نظامًا ديناميكيًا يمتلك قابلية مستمرة لإعادة إنتاج نفسه من خلال القدرة المؤسسية على التكامل والتكيف».

ثالثاً: الذراع التنفيذي(الجيش والحرس الثوري): ويفصل الى الاتي:21

١. الحرس الثوري الإيراني: وهو القوة العقائدية المكلفة بحماية النظام والثورة، ويتكون من:

أ. **القوة البرية:** تركز على الأمن الداخلي ومواجهة التهديدات غير التقليدية، القوة البحرية: منفصلة عن

بحرية الجيش، وتنتشر بشكل أساسي في الخليج العربي، وتعتمد على الزوارق السريعة.

ب. **القوة الجوفضائية:** مسؤولة عن البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني والطائرات المسيّرة.

ت. **فيلق القدس:** ذراع مسؤولة عن العمليات الخارجية والتحالفات الإقليمية

ث. **قوات التعبئة الشعبية (البسيج):** قوة شعبية متطوعة تُستخدم للتعبئة العامة، ويعتمد عليها عادة في مواجهة الاضطرابات الداخلية

٢. **الجيش الإيراني:** وهو القوة العسكرية المسؤولة عن حماية الحدود وسلامة الأراضي، ويتكون من أربعة فروع تقليدية:

أ. **القوة البرية:** المشاة والمدرعات التقليدية.

ب. **القوة البحرية:** وتعمل في المياه العميقة (بحر عمان والمحيط الهندي)

ت. **القوة الجوية:** تشمل المقاتلات الحربية.

ث. **قوات الدفاع الجوي:** فرع مسؤول عن حماية الأجواء من الهجمات الخارجية.

وسبق وان بينا أن اعتماد إيران هذا الهيكل المزدوج جاء لعدة أسباب، لعل من أهمها تجنّب الانقلابات، فوجود قوتين مسلحتين (الجيش والحرس) يمنع أيا منهما من السيطرة المنفردة على مقاليد السلطة والنظام، كما تحق هذه الازدواجية توزيع الأدوار، فالجيش يختص بالحروب التقليدية، بينما يتولى الحرس الثوري الحروب غير المتماثلة (النيابة، الصواريخ، السيبرانية)، فضلاً عن تحقيق المرونة، إذ تسمح هذه الازدواجية بالتحرك عسكريا عبر أذرع غير رسمية (البسيج، وفيلق القدس) مع الحفاظ على المظهر الرسمي عبر الجيش.

الخاتمة:

بينت هذه الدراسة أن التعقيد المؤسسي الذي اتصف به النظام السياسي الايراني، والذي تمثل بتعدد مؤسساته، وتداخلها البنيوي والوظيفي، منح النظام قدرة كبيرة على التكامل المؤسساتي(الديني، والسياسي، والعسكري)، ومن ثم قدرة على التكيف مع البيئة المحيطة بالنظام في الداخل والخارج، الامر الذي ساهم في استمرار النظام وديمومته، إذ أظهرت الحرب الأخيرة مرونة النظام في إعادة تعويض القيادات العليا التي تم اغتيالها في ظل العدوان، الامر الذي أدى الى استمرار عمل تلك المؤسسات وقدرتها على المواجهة، وهو ما يعني ان النظام السياسي الايراني نظامًا ديناميكيًا يمتلك قابلية مستمرة لإعادة إنتاج نفسه من خلال القدرة المؤسسية على التكامل والتكيف مع التهديدات المستمرة والمتغيرات الحاصلة.

المصادر:

1 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المادة 110.

2 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المادة 111.

3 أمير عظيمي: مجتبى خامنئي: تحديات السلطة والحرب والشرعية في إيران، 2023/3/11، https://www.bbc.com/arabic/articles/c3ewyqpe50eo

4 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المادتان 113-114.

5 طارق صاحب عبد النبي الذباح، و منى رمضان بوبكر، النظام السياسي الايراني بين الشكلية والموضوعية، مجلة

مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا – برلين، العدد (2)، 2018، ص57.

6 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المواد -62 -63 76.

7 رئيس البرلمان الإيراني: قواتنا المسلحة مستعدة للرد بقوة وحزم على أي اعتداء ومستعدون لجميع الخيارات، النشرة الدولية، 2026/5/11، https://www.elnashra.com/news/show/1779838

8 أعلن 261 نائباً دعمهم لوفد التفاوض بقيادة قاليباف، مع التمسك بشروط مثل عدم التنازل عن «الحقوق» مقابل وقف إطلاق النار، الشرق الأوسط، 2026/5/12، https://aawsat.com

9 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المواد من 91-99.

10 ما هو دور مجلس صيانة الدستور في الانتخابات الإيرانية؟، موقع الخنادق إلكتروني، 12/4/ 2021، https://alkhanadeq.com/page.php?id=2

11 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المادة 112.

12 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المادة 156.

13 بختيار احمد صالح: التحول المؤسسي بين الحرس الثوري والجيش التقليدي الايراني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تحليلات وآراء، 2025/11/15، ص1

14 المنظومة العسكرية الإيرانية وعقيدة الردع غير المتماثل، موقع الجزيرة، 2026/2/5، https://aja.ws/0c4pak

15 دستور جمهورية ايران الاسلامية الصادر عام 1979 والنافذ، المادة 176.

16 إلياس ميسوم: النظام السياسي الايراني وآليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد (5)، العدد (1)، 2018، ص185.

17 المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني: كافة اهداف الحرب تحققت تقريباً، مركز الاسلام الأصيل للثقافة والاعلام، 2026/4/8، https://islamasil.com/2026/04/08/

18 المنظومة العسكرية الإيرانية وعقيدة الردع غير المتماثل، مصدر سبق ذكره.

19 سر مقر خاتم الأنبياء المركزي كيان غامض يدير الحرب الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، 2026، https://www.csrgulf.com/articleDetail/216-

20 من الدفاع إلى الهجوم: قراءة في استراتيجية إيران عبر مقر خاتم الأنبياء، موقع الخنادق إلكتروني، 2026/3/30، https://alkhanadeq.com/post/10494/%D9

21 المنظومة العسكرية الإيرانية وعقيدة الردع غير المتماثل، مصدر سبق ذكره.